

مرسوم أميري رقم (٦٧) لسنة ٢٠٢٥ م

بشأن

اعتماد الهيكل التنظيمي العام لدائرة القضاء في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية
وتعديلاته،
والمرسوم بقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠٢٤ م بشأن إنشاء دائرة القضاء في إمارة الشارقة،
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

المادة (١)

يُعتمد الهيكل التنظيمي العام لدائرة القضاء المرفق بهذا المرسوم.

المادة (٢)

- يُصدر المجلس التنفيذي بقراراتٍ منه ما يلي:
١. الهيكل التنظيمي التفصيلي لدائرة القضاء، والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم بما في ذلك اعتماد التوصيف الوظيفي لمهام الوحدات التنظيمية في الدائرة بما يتفق مع اختصاصاتها.
 ٢. استحداث أو دمج أو إلغاء أي وحدات تنظيمية تتبع الإدارات المدرجة ضمن الهيكل التنظيمي العام المُشار إليه في المادة رقم (١) من هذا المرسوم.

المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلٌ فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدرنا بتاريخ:

الاثنين: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

رئيس دائرة القضاء

مكتب التدقيق الداخلي

إدارة التطوير المؤسسي

مكتب إدارة المشاريع

مكتب الوثائق

إدارة الاتصال الحكومي

مكتب رئيس دائرة القضاء

مركز المنازعات الاجبارية

معهد الشارقة للعلوم القضائية

إدارة الطب الشرعي

مدير دائرة القضاء

مكتب أمن المعلومات

مكتب مدير الدائرة

الإدارة العامة للخدمات المساندة

إدارة الموارد البشرية

إدارة الشؤون المالية

إدارة تقنية المعلومات

إدارة خدمة المتعاملين

الإدارة العامة لمعدالة الضمانات

إدارة الوساطة والتسوية

إدارة التوجيه الأسري

إدارة التوفيق

الإدارة العامة للشؤون القانونية

إدارة الخبراء والمترجمين

إدارة التعاون الدولي

إدارة الكاتبات العدل والنصائح والتوثيق

إدارة شؤون المحامين ومكاتب الاستشارات القانونية

الإدارة العامة للشؤون القضائية

إدارة التنفيذ

إدارة قضايا الحكومة

إدارة أموال القصر والعائدين

الهيكل التنظيمي العام لدائرة القضاء